KnE Social Sciences
AICHS
Third International Conference on Human Science
Volume 2023
Knowledge E
enriching | engaging | empowering

Research Article

# الحذف والتقدير النحوي في الأسماء المنصوبات في (شرح الرّضي على الكافية ت686هـ)

# Deletion and Grammatical Appreciation in the Nouns Mentioned in (Sharh Al-Radi on Al-Kafia, 686 A.H.

**آمنة جميل حماد المحمدي ، أ.د. محمد خالد رحال**

جامعة الفلوجة /كلية العلوم الاسلامية

**الملخص**

البحث هو إظهار لمصطلح التقدير النحوي وبيانه عند علمٍ من أعلام النحو العربي، وهو الرضي في كتابه (شرح الرضي على الكافية)، وهو شرح لمتن الكافية لابن الحاجب، وحاولت في البحث ذكر المواضع التي ذكر الرضي أن فيها تقديرًا نحويًّا في الأسماء، والأسماء إمّا أن تكون مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، وهنا خصصنا بحثنا بدراسة التقدير النحوي في الأسماء المنصوبة فقط، وقد ذكرنا المواضع التي جاء فيها الاسم المنصوب مقدرًا في شرح الرضي على الكافية وناقشنا هذه المواضع ووازنا كلام الرضي بمذاهب النحاة الآخرين سواء كانوا سابقين للرضي، أم لا حقين له.

**الكلمات المفتاحية:** النحو، الحذف ، التقدير النحوي، الرضي، الكافية

Corresponding Author: Amna Jamil Hammad Al- Mohammadi; Email: 1310201117@uofallujah.edu.iq

**Published** 13 March 2023

Publishing services provided by Knowledge E

© Amna Jamil Hammad Al-Mohammadi, Mr. Dr. Mohamed Khaled Rahal . This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

**Amna Jamil Hammad Al- Mohammadi, Mr. Dr. Mohamed Khaled Rahal**

University of Fallujah - College of Islamic Sciences

**Abstract**

The research is to show and clarify the term grammatical assessment by one of the prominent Arab grammarians, namely Al-Radhi in his book ``Sharh Al-Radhi on Al Kafiah," which is an explanation of the sufficient text by Ibn Al-Hajeb. Either it is nominative, accusative, or protracted, and here we have devoted our research to studying the grammatical estimation in the accusative nouns only, whether or not he has two rights.

**Keywords**: deletion, appreciation, grammar, Radhi, Shafiya

**المقدمة**

OPEN ACCESS

الحمد لله على واسع فضله، وسابغ نعمته والصلاة والسلام على خاتم النبيين وصفوة المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين أجمعين، أما بعد.

فهذا بحث يتعلق بموضوعٍ من موضوعات اللغة العربية، التي هي أداة لفهم كتاب الله العظيم، ولفهم كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وهذا الموضوع هو التقدير النحوي؛ إذ يعد من الموضوعات المهمة، والتقدير النحوي من الموضوعات التي تحتاج إلى خبرة ودربةٍ لمعرفة المقدر، ولا يمكن تقدير شيءٍ إلا إذ دلَّ عليه دليل، ليفهمه المخاطب، وإلا كان من تكليف علم الغيب.

وقد اخترنا علمًا من أعلام النحو العربي، لندرس مواضع التقدير النحوي للأسماء المنصوبة عنده في كتابٍ من كتبه المهمة، ويعد الرضي من أئمة علماء اللغة، ونظرًا لمكانته العلمية لقب بـ "نجم الأئمّة"، ويعد شرح الكافية من أشهر مؤلفاته، وكانت مؤلفات ابن الحاجب هي المنطلق الذي يعرض فيها الرضي آراءه النحوية.

ويعد كتاب شرح الرضي على الكافية للرضي (ت 686ه) من أجلّ الكتب النحوية بوصفه مرجعًا علميًا جليل القدر عظيم الفائدة، وقد خصص الجزء الأول والرابع للمرفوعات والجزء الثاني والثالث للمنصوبات.

تمثلت في هذا الكتاب جهود اثنين من أبرز العلماء وأشهرهم أحدهما ابن الحاجب (ت 646ه) والثاني العلامة المحقق الرضي رحمهما الله تعالى .

والبحث يظهر جهود الرضي في مسألة مهمة من مسائل النحو العربي، وهي التقدير النحوي في المنصوبات من الأسماء التي تعد من المسائل الاساسية التي ذكرها الرضي ، والتقدير يقع في كل أنواع الكلمة العربية، فيقع في الاسم، وفي الفعل، وفي الحرف، ونحن في بحثنا هذا قد خصصنا دراستنا بنوعٍ واحد مما يقع فيه التقدير، وهو الاسم، سواء كان الاسم مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، فإننا قد خصصنا بحثنا هذا بتقدير الاسم المنصوب ، فكان عنوان بحثنا (**التقدير النحوي في الأسماء المنصوبة في شرح الرضي على الكافية**).

واشتمل البحث على مقدمة، وتمهيدٍ وستة مطالب، فذكرنا في التمهيد معنى التقدير، لغَة واصطلاحًا، أما المطلب الأول، فهو تقدير المفعول به، أما المطلب الثاني، فكان لتقدير المنادى، أما المطلب الثالث فكان لتقدير المفعول المطلق، وقد خصصنا المطلب الرابع بتقدير أحد مفاعيل ظن، والمطلب الخامس كان لخبر ليس، وأما المطلب السادس فكان لتقدير الحال، ثم ذكرنا أهم نتائج البحث في الخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع.

وذكرت في هذا البحث المنصوبات التي تحوي على تقدير نحوي واستبعدت التي ليس فيها تقدير نحوي .

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، ونسأله تعالى أن يفقهنا في كتابه الكريم، وفي لغته، آمين والحمد لله رب العالمين.

## التـــــــقدير في المـــــــنصوبات

**التـــــقدير لـــــغة:** "القَدَرُ: القَضَاءُ والحُكْمُ، وَهُوَ مَا يُقَدِّرُه اللهُ عَزَّ وجَلَّ من القَضَاءِ ويَحْكُم بِهِ من الأُمورِ. والقَدَر أَيضاً: مَبْلَغُ الشَّيْءِ"(1).

**التقدير اصطلاحًا:**" التقدير هو حذف اللفظ مع نيته كالفاعل والخبر المحذوف"(2)

النصـــــــب لـــــــغةً:

مما جاء من معنى لغوي لكلمة (النصب) أنها دالة على الإقامة والاستواء قال ابن فارس:"النُّونُ وَالصَّادُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِقَامَةِ شَيْءٍ وَإِهْدَافٍ فِي اسْتِوَاءٍ. يُقَالُ: نَصَبْتُ الرُّمْحَ وَغَيْرَهُ أَنْصِبُهُ نَصْبًا"(3).

اصطـــــــلاحًا:

"ما اشـــــتمل على عَلَمِ النصب، يعني علامة النصب من الفتحة وما ناب عنها، تقول: رأيتُ زيدًا، فزيدًا منصوب، لكونه اشتمل على علامة النصب، [مِنَ الأَسْمَاءِ] احترازًا عن الأفعال، ويمكن أن يقال: إنه لبيان الواقع، ولا حاجة إلى الاحتراز؛ لأنه ذَكَر أولاً المنصوبات من الأفعال، فحينئذٍ لا يقع الذهن في الوَهَم بأنه قد يريد النواصب من الأفعال، بخلاف ما لولم يسبق ذكر نواصب الأفعال"(4).

إن المنصوبات تقع بعد ان تتم الجملة لذلك سماها النحويون "الفضلة"(5).

والنصـــــــب يكون في قسم منه في العمد نحو:(خبر كان, اسم إن) ويكون في المفعولات والفعل المضارع المسبوق بحرف نصب والأصل في النصب الفتحة ويأتي النصب بالألف وبالياء ويأتي بالكسرة في جمع المؤنث السالم .

جـــــــاء في المنهاج المختصر:" ان النَّصْب، ويكونُ لـ: (خبر [كانَ]، وأخواتها، اسم [إن]، وأخواتها، الفَضَلات: كالمفعولاتِ، الفعلِ المضارعِ المسبوقِ بحرفٍ ناصِبٍ). الأصْلُ: النَّصْبُ بالفَتْحَة(6)، نحو قوله تعالى : **{لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا}** الحج :37.

المـــــطلب الأول: تقـــدير المفعـــــول به

"المفعـــــول به هو الاسم الذي يدل على من وقعَ عليه فعل الفاعل مثل قولك: ضربَ زيدٌ عمرًا وبلغتُ البلدَ"(7).

إن المفعـــــــول به ليس له معنى أساسي في الجملة لذلك يمكن حذفه والاستغناء عنه من دون أن يؤثر على المعنى العام للجملة لهذا أطلق عليه النحاة تسمية (فضلة)(8).

وقـد أشـــــار الرضي إلى أن المفعول به يحذف كثيرًا الا في افعال القلوب فإنه يحذف لكن حذفه قليل، وقد ذكر ان حذف المفعول به يأتي على ضربين احدهما حذف منوي متضمن فعلاً متعديًا، الثاني غير منوي، وذلك إمّا لتضمين الفعل معنى اللازم وإما للمبالغة بترك التقييد اذ قال :"واعلم أن المفعول به يحذف كثيرًا، إلا في أفعال القلوب، كما يجئ في بابها، وكذا المتعجب منه، فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه، نحو: ما أحسنك وأجمل، إذ لا فائدة من التعجب من دون المتعجب منه، ولا يحذف المجاب به نحو: ضربتُ زيدًا في جواب من قال: من ضربت، إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى نحو: ما ضربتُ إلا زيدا، وما حذف من المفعول به فهو على ضربين: أما منوي، كما في قوله تعالى :**{ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ}**ال عمران:129 ، أي لمن يشاؤه. أو غير منوي، وذلك أما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى : **{يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ}** النور :63 ، أي يعدلون... وأما للمـــبالغة بترك التقييد كما تقول: فلان يعطي ويمنع(9)" قال الله تعالى: **{وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}**البقرة :254 .

وســـــبق أن أشـــــار الزمـــــخشري (ت 538هـ) في كتابه إلى أن "المفعول به يحذف كثيرا وهو في ذلك على نوعين: أحدهما أن يحذف لفظًا ويراد معنى وتقديرًا. والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيًا منسيًا كأن فعله من جنس الأفعال غير

المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل به، فمن الأول قوله عز وجل: **{يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاء وَيَقْدِرُ}**الرعد:26، ومن الثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع. ومنه قوله عز وجل **{وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي}**الاحقاف: 15(10).

قال ابن مالك(ت 672هـ):"يُحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه والمخبر به والمتعجب منه والمجاب به والمحصور والباقي محذوفًا عاملهُ، وما حذف من مفعول به فمنوي لدليل أو غير منويّ، وذلك أما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم أو للمبالغة بترك التقييد، وأما لبعض أسباب النيابة عن الفاعل"(11).

وخلاصة القول في حذف المفعول به واثباته ما قاله أبو حيان في ارتشاف الضرب :"والمفعول بالنسبة إلى الحذف والإثبات أقسام، فالذي في باب ظن وعلم يذكر في بابه، والذي لا يجوز حذفه هو المخبر عنه، وهو المفعول الذي لم يسم فاعله نحو: ضرب زيد، والمجاب به نحو: زيدًا لمن قال: من رأيت، والمحصور نحو: ما رأيتُ إلا زيدًا، والملتزم حذف فاعله وإبقاؤه نحو: خيرًا لنا وشرًا لعدونا....

فأما مفعول فعل التعجب. فجاء حذفه قليلاً نحو قوله:

..... ... بكاء على عمرو وما كان أصبرا

أي أصبرها، ويجوز حذفه في غير ذلك لدليل، فينوى وقد لا ينوى، لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم"(12).

## المطلب الثاني: تقدير المنادى المحذوف

النداء هو طلب الاقبال بحرف نائب مناب (أدعو) وقد عرفه الجَوجَري في كتابه بقوله:"والمنادى هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو"(13).

ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردًا معرفة، مثل: (يا زيد)، و (يا زيدان) ويخفض بلام الاستغاثة، مثل: (يا لزيد)، ويفتح لإلحاق ألفها ولا لام فيه، مثل:(يا زيداه). وينصب ما سواهما، مثل: (يا عبد الله) و (يا طالعًا جبلاً)، و (يا رجلاً) لغير معيّن (14).

ذكر الرضي (ت686هـ) أنه قد يحذف المنادى اذا كانت هناك قرينة تدل عليه، نحو (ألا يا اسجدوا)

إذ قال :"المنادى مفعول به، فيجوز حذفه، إذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به، فإنه قد يحذف نسيا منسيا، كما تقدم، قوله: (ألا يا اسجدوا) بتخفيف (ألا) على أنها حرف تنبيه، و (يا) حرف النداء، أي: يا قوم اسجدوا(15).

وذكر في النحو العربي أنه قد يحذف المنادى في مواضع منها إذا تلاه أمر أو دعاء فيجب ذكر حرف النداء"يا"، مثال حذف المنادى في الأمر نحوقوله تعالى: على قراءة الكسائي:**{أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ}**النمل:25 والتقدير: ألا يا قوم اسجدوا... ومثال حذف المنادى في الدعاء قول الشاعر:

يا لَعْنَةُ الله والأَقْوامُ كُلُّهُم ... والصالحين على سِمْعانَ مِن جارِ (16)

والتقدير: يا قوم، يا هؤلاء (17).

ومما ورد عن ابن مالك أنه لا يحذف المنادى الا بشرط بأن يكون قبل الأمر والدعاء نحو: (ألا يا اسجدوا)، أي ألا يا هؤلاء اسجدوا فحذف المنادى هنا مع إبقاء حرفه، وقول الشاعر:

أَلاَ يا اسْلَمي يَا دارَ مَيَّ عَلى الْبَلى**((18)).**

"يا اسلمي" هذا دعاء هنا حذف المنادى وبقي حرفه وهو مقيس عند ابن مالك انه يحذف المنادى اذا جاء بعده امر او دعاء((19)).

أما أبو حيان(ت 745هـ) قال :"فإنَّ حذف المنادى وإبقاء حرف النداء مُجَوَّز بإجماع، ومنه قول الشاعر:

يا، لعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِم... والصالحينَ على سِمعانَ مِنْ جارِ

وليس بشيء قولُ مَن قال في قراءة الكسائي: إنَّ معناها: ألا لَيسْجُدوا، فحذف لام الأمر، وبقي الفعل مجزومًا؛ لأنه قد روي عن الكسائي أنَّ القارئ بروايته إذا اضطرَّ إلى الوقف على الياء يقف بالألف، ويبدأ بعدها (أُسْجُدوا) بضم الهمزة، فعُلِمَ بذلك أنه فعلُ أمرٍ قبلَه (يا)"(20)

وقوله ايضا في ارتشاف الضرب :"واختلفوا في جواز حذف المنادى، وإبقاء الأداة تدل عليه، والذي يقتضيه النظر المنع"(21).

فأبو حيان فيما ذكره متابع لأبي البركات الانباري (ت 577هـ) قال الانباري "إن المنادى إنما يقدر محذوفًا إذا ولي حرف النداء فعل أمر" فليس بصحيح؛ لأنه لا فرق بين الفعل الأمريّ والخبريّ في امتناع مجيء كل واحد منهما بعد حرف النداء، إلا أن يقدَّر بينهما اسم يتوجه النداء إليه، والذي يدلّ على أنه لا فرق بينهما مجيء الجملة الخبرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى كما تجيء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى، قال الشاعر:

يا لعَنْةَ ُالله والأقوام كلهمُ... والصالحين على سِمْعَانَ من جَارِ(22)

أراد: يا هؤلاء لعنة الله على سمعان، وقال الآخر:

يا قَاتَلَ الله صِبْيَانًا تجيء بهم... أم الهُنَيْبِر من زَنْدٍ لها وَارِي(23)

وهي جملة خبرية، فدل على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية، فوجب أن يكون المنادى محذوفًا في قولهم (يا نعم المولى ويا نعم النصير)"(24).

## المطلب الثالث: تقدير المفعول المطلق

هو الذي يعمل على تأكيد العامل الخاص به مع ما يتضمنه من معنى، ينبغي ان يكون لفظه من لفظ عامله نحو: قعدت قعودا25، وأما ابن الحاجب فقد قال :"وقد يكون بغير لفظه، نحو قعدت جلوسا"(26).

وقد اشـــــار الزمخشري الى المفعول المطلق بقوله : "هو المصدر سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنه"(27).

المفعـــــول المـــطلق هو مصدر غير عامل؛ لأنه لا يقدر بأن والفعل وشرط المصدر العامل ان يقدر بحرف مصدري والفعل إنما يعمل لشبهه بالفعل وهذا الشبه حاصل من تقدير المصدر بالحرف المصدري والفعل، قال الرضي :"واعلم ان المصدر انما شابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولا مطلقا، وذلك لأنه لا يصح، إذن، تقديره بأن والفعل، إذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا: ضربت أن ضربت، وأما قولك ضربته ضرب الأمير اللص، فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف تقديره: ضربا مثل ضرب الأمير اللص"(28).

وقـد اشـــــار صاحب البرود الضافية والعقود الصافية إلى أنه قد يعمل المصدر عمل المفعول المطلق في قولك: (ضربته ضرب الأمير اللص) فالتقدير هنا ضربته ضربًا مثل ضرب الأمير اللص فحذف المفعول المطلق وأقام صفته مقامه ثم حذف (مثْلاً) وانتصب الذى أضيفت إليه بما كانت منتصبة به، فالمصدر العامل ههنا ليس مفعولاً مطلقا، بل هو في معنى (أنْ) والفعل ألا ترى أنه يصح أن يقال: (ضربته مثل أن ضرب الأميرُ اللصَ)(29).

وذكـــــر فـــــي النحو العربي انه قد يحذف المفعول المطلق وتبقى صفته مكانه حاملة علامته الاعرابية ذلك نحو: سرت سريعا، أي: سيراً سريعاً، وسرت أحسن السير، أي: سيراً أحسن السير. إذ يكون كلّ من (سريعاً، وأحسن) نائبا عن

المفعول المطلق. إذ حذف المصدر، وبقيت صفته النائبة عنه، وذكر: ضربته ضرب الأمير اللصّ، أي: ضربا مثل ضرب الأمير.. فيكون ضرب هنا ليس المفعول المطلق بذاته، وإنما النائب عن المفعول المطلق(30).

واشـــــار ايضا إلى أن حذف المفعول المطلق: في قول الأعشى ميمون:

ألم تغتمض عيناك ليلة إرمد..

والتـــــقدير: تغتمض اغتماض ليلة إرمد، فحذف المفعول المطلق المضاف (اغتماض)، وأقيم المضاف إليه مقامه منصوبا (ليلة)(31).

## المـــــطلب الـــــرابع: تقدير أحد مفاعيل ظن المحذوف

الـــــفعل (ظن) يأخذ مفعولين واختلف الكوفيون في الناصب للمفعول منهم من يرى أن الناصب الفعل والفاعل, ومنهم من يرى أن الناصب في المفعول الأول التاء والناصب في المفعول الثاني الفعل, ومنهم من يرى أن الناصب في المفعول هو معنى المفعولية والرافع في الفاعل هو معنى الفاعلية, أما البصريون فيرون أن العامل في الفاعل والمفعول هو الفعل جاء في الانصاف"ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو"ضرب زيدٌ عمرًا". وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت (ظننت زيدًا قائمًا) تنصب زيدًا بالتاء وقائمًا بالظن. وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية. وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا")(32).

ذكـــــر الـــــرضي المواضع التي يحذف فيها مفعول (ظن) ويقدر بضمير الشأن ليقوم مقام المفعول المحذوف إذ قال:"فهذه هي الأفعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي: مصدر الثاني مضافا إلى الأول، وكذا إذا كان الثاني جامدا، تحصل منه مصدر فمعنى علمت أخاك زيدا: علمت زيدية أخيك، وإن وقعت بعدها الفعلية، في الندرة، فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية، لتصير به اسمية: نحو: حسبت يقول زيد، أي: حسبته يقول زيد، وبعض هذه الأفعال يكثر نصبه لمفعول واحد، مع كونه بالمعنى المذكور، نحو: علمت زيدا، وعلمت خروج زيد، أي عرفته، وبعضها يقل فيه ذلك نحو: ظننت، وحسبت"(33).

وذكـــــر أيضًا أنه لا يجوز حذف مفعولي (ظن) إذا لم يدل عليه دليل بخلاف (أعطى) فإنه يجوز حذف مفعوليها إذ قال:"اعلم أن حذف المفعولين معا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا، تقول: فلان يعطى ويكسو، إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولي باب علـــــمت وظننت، فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، فلا تقول: علمت، ولا: ظننت لعدم الفائدة؛ لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن"(34).

وقـــــد ذكـــــر ابن جني في كتابه الخصائص من حذف أحد مفعولي (ظن) وأخواتها مع تقديره بضمير شأن قال ابن جني :"وقد حذف أحد مفعولي ظننت, وذلك نحو قولهم: أزيدًا ظننته منطلقًا؛ ألا ترى أن تقديره: أظننت زيدًا منطلقًا ظننته منطلقًا؟ فلمَّا أضمرت الفعل فسَّرته بقولك: ظننته, وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول المقدَّر اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر. وكذلك بقية أخوات ظننت"(35).

المـــــطلب الخامس : جواز حذف خبر ليس

اشـــــــار ابو البركات الانباري ( ت577هـ) ان ليس فعل جامد بقوله : "فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف"(36)

اشـــــار ابو علي الفارسيّ (ت 377 هـ): إلى جواز حذف خبر ليس مثل (ليس الطيب الا المسك)(37).

وقـــــال بعضهم: (الطيب) اسم (ليس)، و (إلاَّ المسك) صفة له، والخبر محذوف(38)

جاء في شرح الرضي انه يجوز حذف خبر ليس كثيراً(39) ، نحو قول الشاعر:

وإذا أقرضت قرضا فاجزه ... إنما يجزي الفتى ليس الجمل(40)

وقـــــال في هذا البيت: " والظاهر: أنها على أصلها، والخبر محذوف، أي: ليس الجمل جازيا"(41).

وقـــــد عـــــلق صاحب شرح التوضيح على هذا البيت بقوله :"برفع الجمل عطفًا على الفتى. وخرجه المانعون على حذف خبر "ليس" للعلم به، والأصل: ليسه الجمل"(42).

وجـــــاء في النحو العربي بجواز حذف خبر كان، وأخواتها، مثال ذلك قول لبيد :

"وإذا أقرضت قرضا فاجزه ... إنما يجزى الفتى ليس الجمل

برفع الجمل، ولكنه يخرج على تقدير: ليسه الجمل، أو: ليس الجمل مجزيا، فيكون الجمل اسم ليس"(43).

المـــــــطلب الســـــــادس :جواز حذف الحال

الـــــــحال :"هو الاسمُ المنصوبُ المفسّرُ لما انبهمَ من الهيئات"(44).

قال صاحب شرح الاشموني : "قد تحذف الحال للقرينة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولا أغنى عنه المقول، نحو قوله تعالى :**{وَالمَلاَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ {23} سَلاَمٌ عَلَيْكُم}**الرعد :23،24 ، أي: قائلين ذلك، وقوله تعالى : **{وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا}**البقرة :127 ، أي: قائلين ذلك"(45).

قال الرضي: " ويجوز حذف الحال مع القرينة، كقولك: لقيته، في جواب من قال: أما لقيت زيداً راكبًا، ولا يجوز الحذف إذا نابت عن غيرها كما في: ضربي زيداً قائماً، وإذا توقف المراد على ذكرها"(46)

جـــــاء في الخصائص بقوله : "فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى :**{فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ}** سورة البقرة :185 ،أي فمن شهده صحيحا بالغا فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا . ( وأما ) لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"(47)

يجوزُ حَذْفُ الحالِ؛ لأنَّه فَضْلَةٌ، لكنْ يجبُ إبقاؤهُ ويمتنعُ حذْفُهُ إذا كانَ ذلكَ مُفْسِداً للمعنى كأنْ يقَعَ مَنْهيًّا عنه، كما في نحو: **ó} ولاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا}** سورة الاسراء :37، **{لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى}** سورة النساء :43(48).

قـــــال ناظر الجيش: "ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها أو يتوقّف المراد على ذكرها، وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها، خلافا لمن منع ذلك"(49).

## الخـــــــاتمة

- يـــــعد الرضي في آرائه قريبًا إلى المدرسة الكوفية وهذه المدرسة لها خصوصيتها في إطلاق الأحكام النحوية التي تختلف عن المدرسة البصرية، فهم يتوسعون في استشهاداتهم النحوية على العكس من البصرية التي قننت الاستشهاد النحوي في المكان، والزمان

- المنصـــــوبات عند النحاة من الفضلات، أي: أن الجملة العربية لا يشترط فيها أن تحتوي على المنصوبات، لكن قد لا يصح الكلام من دون هذه المنصوبات، كما في قوله تعالى : **{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ}** الدخان: 38، فـ"لاعبين": حال منصوب، وهو فضلة والمعنى لا يصح إلا بذكر الحال، والمفعول به ليس له معنى أساسي في الجملة لذلك يمكن حذفه والاستغناء عنه من دون أن يؤثر على المعنى العام للجملة لهذا أطلق عليه النحاة تسمية (فضلة).

- المفعـــــول به يحذف كثيرًا إلا في افعال القلوب فإنه يحذف لكن حذفه قليل.

- المنـــــــادى مفعول به، فيجوز حذفه، إذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به.

- مـــــن مـــــواضع تقدير المنادى أن يأتي الفعل بعد حرف النداء، كما في قوله تعالى : (ألا يسجدوا).

- قـــــد يـــــحذف المفعول المطلق وتبقى صفته مكانه حاملة علامته الاعرابية ذلك نحو: سرت سريعًا، أي: سيراً سريعاً، وسرت أحسن السير، أي: سيراً أحسن السير.

- ذكـــــــر الرضي المواضع التي يحذف فيها مفعول (ظن) ويقدر بضمير الشأن ليقوم مقام المفعول المحذوف، نحو: حسبت يقول زيد، أي: حسبته يقول زيد.

- ذكـــــــر أيضًا أنه لا يجوز حذف مفعولي (ظن) إذا لم يدل عليه دليل بخلاف (أعطى) فأنه يجوز حذف مفعوليها إذ قال :"اعلم أن حذف المفعولين معا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا، تقول: فلان يعطى ويكسو"".

## المصادر

1-القران الكريم

2- ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)،تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب ،الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

3- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ،المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ) الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424هـ-2003م

4-البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية, جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعاني (ت: 837 ه), تح: محمد عبد الستار على أبوزيد.

5- تاج العروس للزبيدي من جواهر القاموس المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية.

6- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي ،المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى

7- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ،الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

8- ديوان ذي الرمة المؤلف: غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي. أبوالحارث (77 - 117 هـ).

9- ديوان القتال الكلابي حققه وقدم له احسان عباس، دار الثقافة بيروت -- لبنان .

10-ديوان لبيد بن ربيعة العامري المؤلف: لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (المتوفى: 41هـ) اعتنى به: حمدو طمّاس الناشر: دار المعرفة الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2004 م .

11- الحدود في علم النحو: المؤلف: أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: 860هـ) المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة: العدد 112 - السنة 33 - 1421هـ/2001م .

12- الخصائص للمؤلف: أبوالفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة: الرابعة.

13- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998مـ .

14- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: 905هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م .

15- شرح التسهيل لابن مالك ،المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبوعبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)،المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ،الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (1410هـ - 1990م).

16- شرح الرضي على الكافية محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: نحو 686 هـ) تاريخ النشر: 1398 هـ.

17- شرح الفية ابن مالك للحازمي المؤلف: أبوعبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي.

18- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (المتوفى: 889هـ)،المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، 1423هـ/2004م.

19- فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي) المؤلف (مؤلف الشرح): أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ،الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1431 هـ - 2010 م.

20- الكافية في علم النحو، المؤلف: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (توفي: 646 هـ)،المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب -- القاهرة، الطبعة: الأولى، 2010 م.

21- المسائل الحلبيات : المؤلف: أبو علي الفارسيّ (المتوفى 377 هـ) المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت الطبعة: الأولى، 1407 هـ - 1987 م.

22- معاني النحو المؤلف: د. فاضل صالح السامرائي ،الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -- الأردن ،الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

23- معجم علوم العربية: المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) الناشر: دار الدعوة.

24- المفصل في صنعة الاعراب، المؤلف: أبوالقاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)،المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال -- بيروت ،الطبعة: الأولى، 1993.

25- مقاييس اللغة, مادة نصب ،المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبوالحسين (ت395هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون ،الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.

26- المنهاجُ المختَصر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف ،المؤلف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي الناشر: مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت -- لبنان، الطبعة: الثالثة، 1428 هـ - 2007 م.

27- النحو العربي إبراهيم إبراهيم بركات, دار النشر للجامعات، ط1، 1428 هـ.

28- النحو المصفى : المؤلف: محمد عيد الناشر: مكتبة الشباب ، القاهرة ، سنة النشر 1975هـ، غير مفهرس .

29- نحو مير = مبادئ قواعد اللغة العربية، علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت: 816هـ)،المعرب عن الفارسية: حامد حسين، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر.

30- النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، المؤلف: على الجارم ومصطفى أمين، الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

31- النحو الوافي المؤلف: عباس حسن (المتوفى: 1398هـ)،الناشر: دار المعارف الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.

32- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية -- مصر.

## الهوامش

(1) تاج العروس للزبيدي (13/370).

(2) معجم علوم العربية 153

(3) مقاييس اللغة لابن فارس , نصب,( 5/434).

(4) فتح رب البرية في شرح نظم الاجرومية للشنقيطي , 493.

(5) ينظر:نحو مير لعلي بن محمد الحسيني الجرجاني المعروف بسيد مير شريف (ت816هـ) = مبادئ قواعد اللغة العربية، 23.

(6) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف ل عبدالله بن يوسف الجديع , 31.

(7) ينظر: المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري, 58.

(8) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن, 2/179.

(9) ينظر: شرح الرضي, 344،1/343.

(10) المفصل في صنعة الاعراب للزمخشري, 79.

(11) شرح التسهيل لابن مالك 2/161، ينظر معاني النحو للسامرائي2/93، ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 4/1762

(12) ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي 3/1481

(13) شرح شذور الذهب للجوجري, 1/265.

(14) ينظر: الكافية في علم النحو لابن الحاجب, 19 .

(15) شرح الرضي على الكافية, 1/429.

(16) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 448, الإنصاف 1/ 118, والجنى الداني ص 356, جواهر الأدب ص 290, خزانة الأدب 11/ 197, الدرر 3/ 25، 5/ 118, رصف المباني ص 3، 4, شرح أبيات سيبويه 2/ 31, شرح شواهد المغني, 2/ 796.

(17) ينظر: النحو العربي ل ابراهيم بركات, 4/71 .

(18) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص 559, الإنصاف 1/ 100, وتخليص الشواهد ص 231، 232, الخصائص لابن جني, 2/ 278.

(19) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي , 2/43, شرح الفية ابن مالك للحازمي, 96/ 18.

(20) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الاندلسي 10/159

(21) ارتشاف الضرب لأبي حيان الاندلسي 4/2181.

(22) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص 448, الإنصاف 1/ 118, الجنى الداني ص 356, جواهر الأدب, ص 290.

(23) البيت من البسيط، وهو للقتال الكلابي في ديوانه ص 59, لسان العرب, هنبر, 5/ 267 , وبلا نسبة في الإنصاف, 1/ 119.

(24) الانصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الانباري, 1/98.

25)) ينظر : المفعول المطلق بين النظرية والتطبيق ، ماجد غيث الجحيلي ، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية ، 2005: 16- 17

(26) شرح الرضي على الكافية, 1/303.

(27) المفصل في صنعة الاعراب 55

(28) شرح الرضي على الكافية 3/405

(29) ينظر البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية, جمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعاني 1/ 1284.

(30) ينظر: النحو العربي ابراهيم بركات, 2/251.

(31) ينظر :المصدر نفسه 4/406.

(32) الانصاف في مسائل الخلاف لابي البركات الانباري, 1/66.

(33) شرح الرضي, 4/154.

(34)شرح الرضي, 4/154.

(35) الخصائص لابن جني, 2/376.

(36) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين(1/130).

(37) ينظر المسائل الحلبيات 232

(38) البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية وافية لجمال الدين على بن محمد بن أبى القاسم الصنعانى المتوفى سنة 837 هـ :(1/1581)

(39) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (4/209).

(40) البيت من الرمل، وهو للبيد في ديوانه ص 179؛ ولسان العرب 6/ 211 (ليس)؛ 7/ 217 (قرض)؛ 15/ 469 (إما لا)؛ وتهذيب اللغة 8/ 34.

(41) شرح الرضي على الكافية (4/417).

(42) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو :للجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (2/155).

(43) النحو العربي( 5/193).

(44) الحدود في علم النحو لشهاب الدين الاندلسي 479

(45) شرح الاشموني لألفية ابن مالك 2/44

(46) شرح الرضي 2/52

(47) الخصائص لابن جني ط-اخرى 2/379

(48) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف للجديع العنزي105

(49) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش 5/2320